لبنان ودولة المواطنة
أيّ رؤية؟

إعداد

الدكتورة نورا عسّاف

حزيران/ يونيو 2025

مقدمة

إنّ مفهوم المواطنة متنازع عليه، خصوصًا في المجتمعات متعددة الثقافات. يربط الخطاب الأكاديمي التقليدي المواطنة بدولة القانون، حيث تترسخ حقوق المواطنين وواجباتهم في العقد الاجتماعي الذي يتم الوصول إليه بشكل منفتح ومسالم، بين الممثلين الشرعيين عن المجتمع. هنا يسود شعور بالانتماء والتعلّق الوطني في إطار حدود واضحة ومُتّفق عليها، مع احترام السيادة السياسية للدولة والسلطة القانونية التي تشكلّت للحُكم. في هذا السّياق يظهر المواطنون الانتماء المدني والولاء السياسي بصرف النظر عن ارتباطاتهم الأخرى. يشمل البعد القانوني للمواطنة الحالة القانونية للمواطنات والمواطنين الذين يشكّلون مجتمعاً سياسياً واحداً وهوية مشتركة. ينظر هؤلاء إلى الدولة كجسمٍ شرعي وقانوني مستقل حيث يُحترم الحق في تقرير المصير وحق عدم التدخل في شؤون الدولة من قبل المجتمع الدولي. وتتمحور الإرادة السياسية المتراكمة للأمّة حول المصلحة الوطنية على الرغم من وجود مجتمعات ثقافية عدة.

إلى جانب هذه السّرديَّة، تعالج مقاربات أخرى متعددة الأبعاد لمفهوم المواطنة مسألة استبعاد بعض المجموعات في المجتمعات المتعددة. إنّ وجود مجتمعات ثقافية متعددة تُظهر ولاءات متداخلة يعقّد من نشوء الأمة كمجتمع سياسي (مثلاً مجتمع أفقي حيث مبادئ العدالة والإنصاف تحكم التمثيل وموارد الدولة). في المجتمعات العمودية، يخلق الشعور بالاستحقاق وتمركز السيطرة والسلطة في يد المجموعات المسيطرة هرميّةً بين المجموعات الثقافية وفي ما بينها، وتصبح أكثر تعقيداً بفعل غياب التوازن الديموغرافي. في إطار هذه العملية، يتأثر ترسيخ المواطنة، وتعجز أبعادها السياسية والقانونية من أن تتطور. يكافح المواطنات والمواطنون لتجاوز ولاءاتهم الثقافية والجغرافية والدينية والطائفية.

كل المجتمعات الحديثة متعددة. بعضها يتميّز بالتعددية المفرطة. ومن بينها لبنان. لبنان مُعرّف على أنه بلد تعددي بامتياز. فيه مجتمع معقّد جداً في بيئة من السياسات المعقدة. تُقسّم كل المجتمعات بفعل مسائل متعددة. يُظهّر لبنان الانقسام في المسائل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية. وفي هذ الإطار، تعالج الورقة المسار نحو دولة المواطنة.

I. المشكلة

المواطنة أساسيًّة لبناء الدولة، خصوصًا في حال الدول الهشة، حيث الاعتبارات الثقافية، والواقع الديموغرافي، وغياب المساواة الاقتصادية، يتقاطعون مع مسألة التمثيل السياسي المعقدة فيُهدِّد العقد الاجتماعي. في لبنان، لم تصنع الحقيقة الديموغرافية التعددية دولة مواطنة. منذ تأسيس لبنان الكبير في العام **1926** واستقلاله في العام **1943**، أدّى التفاهم الهشّ، والمحيط الإقليمي غير المستقر والتدخل/ الوساطة الخارجية إلى تقسيم المجتمع بشكل كبير وتعريض مفهوم المواطنة للخطر. الدولة غير قادرة على معالجة المطالب المُلحّة والنأي بنفسها عن الاضطرابات الإقليمية. من دون جرعة ملحوظة من التدخل الخارجي (الأساسي للمصلحة والوحدة الوطنيتين)، يبقى استقرار الدولة على المحك. البعض يعتبر أن **"التطورات الأخيرة في لبنان تشير إلى عودة الطائفية بدل إلغاء الطائفية" (إنغمارسون، 2010، ص.16)**.

أ. العقبات المنهجية (النظرية)

هناك عقبات هيكلية أمام دولة المواطنة في صلب صيغة الحوكمة التوافقية. التوافق غير مؤاتٍ لبناء دولة، بما أنه ينص على الاستقلال القطاعي (الممأسس في الدستور اللبناني) وعدم الرغبة في التواصل الأفقي على مستوى المواطنات والمواطنين. تعني الإنفصالية سعي قطاعات إلى الدعم الخارجي لتعزيز حضورها المحلي. ويخلق ذلك نظرية **"هم بمواجهتنا نحن"**، وقد أحسن القادة استغلالها منذ أن قام التوافق بمناصرة التواصل العمودي (عقد بين النخبة والجماهير). بالتالي، يعتمد أعضاء هذه المجموعات المختلفة على ممثليهم لحفظ حقوقهم في المواطنة. ويعتمد تقدّم مجموعة ما على قائدها. والقاسم المشترك بين كل هذه التجمعات المختلفة هو الحد الأدنى. قابلية النظام على الاستمرار من خلال محاصصة النّفوذ السياسي والموارد الاجتماعية والاقتصادية والماليّة.

ب. العقبات الظرفية (الممارسة)

طوال مئة عامٍ ونيّف من سياسات التسويات، والانحرافات عن السياسات التوافقية، وغياب القدرة أو الرغبة في ملء الفراغ من قبل الدولة، وانتهاكات قواعد التسويات، ظهرت عقبات ظرفيَّة في وجه الانتقال إلى دولة مواطنة في دولة صغيرة فيها **18** طائفة مختلفة. وقد انهار النموذج عندما:

- **جفّت الأموال**
- **أسيئت إدارة موارد الدولة**
- **أصبحت حوكمة القطاع العام غير فعالة**
- **إنتشر الفساد**
- **ظهرت الممارسات التشاركية مُحَاصَصَة**

في هذا الإطار، يعني التدخل الخارجي أيضاً أن النموذج يكاد ينهار عندما يتراجع الالتزام المحلي. كما أن عدم ضبط الحدود اللبنانية، وغياب المساواة الاجتماعية والاقتصادية يعني أن الاستقرار مسألة صعبة.

II. التشخيص

إنَّ أداء النظام الطائفي في لبنان هو تفاهمٌ توفيقيٌّ هشٌّ بين مجموعاتٍ مختلفةٍ متفاوتةٍ في الحجم والقوة، ضمن توازنٍ مُحدَّدٍ للقوى بينها، وفي ظلّ تدخلٍ خارجي **(عساف، 2004، ص 205)**. أبدت حكومات ما بعد الحرب ضعفًا في تنفيذ السياسات المحلية، وصياغة سياسةٍ خارجيةٍ فعّالة، والتعامل مع المجتمع الدوليّ من جهاتٍ حكوميةٍ وغير حكومية. كما أنّ أيّ تغييرٍ مفاجئٍ في توازن القوى القائم (لمنع تسييس الانتماء العرقي والتلاعب به) يُرسّخ انعدام الأمن داخل المجتمع ويزيد من عدم الاستقرار.

هذه هي المعضلة اللبنانية. مقايضةٌ بين الديموقراطيّة والمواطنة مقابل هدوء شبهِ مُتقطّعٍ بفعل الأزمات الدوريّة والتدخلات الخارجية.

III. المقاربة: أفكار سياسية

من هُنا، ينبغي أن يكون الانتقال إلى نظام تمثيلي وحوكمة أكثر علمانية تدريجيًا. إنّ اعتماد وتنفيذ إصلاحات تضمن بفاعلية الحقوق والواجبات المدنية للمواطنين يُشرك الجميع في بناء دولة المواطنة. **ويُعدُّ النهج القائم على الحقوق والواجبات** أمرًا بالغ الأهمية، بدءًا بالإصلاحات السياسية.

أ. الإصلاحات السياسية: إعادة الشرعية إلى حيث تنتمي

1. إلغاء طائفية النظام

تُعتبر الطائفية وأنظمة التمثيل السياسي الطائفية في أدبيات الحداثة من علامات التخلف المجتمعي. في ظلّ السياق **اللبناني** الهش، يُمكن إلغاء الطائفية تدريجيًا من النظام. تعتمد جميع الإصلاحات المؤدية إلى دولة المواطنة على الإصلاح السياسي، وهو بدوره نتاج إرادة النخبة. يُهاجم النظام الحالي المظاهر الفعّالة للسلطة الوطنية على مستوى الجماهير **(كما تبيّن من الانتفاضات غير الفعّالة منذ العام 2015)**. لذا، فإنّ دافع التغيير من الأسفل إلى الأعلى يحتاج إلى حوافز من الأعلى إلى الأسفل. تُشكّل القيود الاجتماعية والاقتصادية، وانعكاساتها على الأزمة الاقتصادية الحالية، عقباتٍ كبرى أمام انتفاضة وطنية مستدامة، إذ تُساهم في تسييس الانتماء الطائفي/الولاء واستمرار شبكة المحسوبية. ويُشكّل الدين والانتماء الطائفي الأساس الذي يُطالب الأفراد بموجبه بحصتهم من المنافع المادية والاقتصادية **(عساف، 2004، ص 217)**، ممّا يُحافظ على اعتماد شرائح كبيرة على نظام المحسوبية. فمن أين نبدأ إذًا؟

يجب أن يبدأ التغيير في البنى الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والدينية دائمًا بالقانون، باعتباره آلية إنفاذ ملزمة. يجب أن ينبع استعداد النخبة السياسية لإدخال تعديلات دستورية لإلغاء الطائفية من الممثلين الشرعيين للمجتمع اللبناني، حيث تُعد الشرعية عنصرًا أساسيًا في هذه العملية. ونظرًا لافتقار العديد من النخب إلى الشرعية، فإن السلطة التشريعية **(وهي الوجه الديموقراطي العام للحكومة وتجسيد الحكم الديموقراطي)** يجب أن تقود التغيير، ويُستحسَن أن يكون ذلك بمشاركة السلطتين التنفيذية والقضائية. ويُعدّ احترام الضوابط والتوازنات، ومبدأ فصل السلطات، أمرًا بالغ الأهمية لنجاح هذه العملية.

للانتقال إلى دولة المواطنة، يقترح البعض تدوير مناصب الترويكا بين المجموعات الثلاث المهيمنة في المجتمع للقضاء على مخاوف الطوائف. ويحذّر آخرون من أي تغيير على المستوى التنفيذي، مقترحين **انتخاب نسب من المقاعد البرلمانية على أساس وطني غير طائفي** (بشكل متصاعد لكل جولة) حتى يتم تهدئة انعدام الأمن وبناء الثقة. أدعو إلى تجربة صيغ مختلفة لمعرفة ما ينجح؛ فمنحنى التعلم أفضل من الوضع الراهن الحالي. البرلمان مسؤول قانونيًا ودستوريًا وأخلاقيًا أمام قاعدته الانتخابية. الإصلاحات الدستورية غير مقدسة، ويمكن للبلاد العودة إلى نظام طائفي إذا أضر إلغاء الطائفية بالمصالح المجتمعية.

القرار في يد الشعب اللبناني وممثليه الشرعيين الذين يجب عليهم إيجاد سبل لحماية المصلحة الوطنية مع حماية تمثيل كُلّ المكوّنات.

2. **إستطلاع آراء الناخبين بشكل مباشر**

في أي ديموقراطية غير مباشرة، تنعدم الشرعية، باستثناء فترة الانتخابات؛ ولذلك، غالبًا ما تستطلع الحكومات آراء النّاخبات والناخبين (لا ممثليهم) من خلال الاستفتاءات، وهي تصويت عام مباشر على مسألة سياسية واحدة. من الضروري أن تستطلع الحكومة اللبنانية آراء ناخباتها وناخبيها مباشرةً من خلال **الاستفتاءات حول مسائل محددة**، كالهوية، وقانون الانتخابات، والدستور، ونوع النظام، ودور الدولة في الاقتصاد، والعلاقات الخارجية، وغيرها.

ب. التغيير المجتمعي/الثقافي والإصلاحات التعليمية: المواطنة المدنية

تتغير المجتمعات مع تغير الأزمنة، حتى تلك التي تتسم بانقسامات عميقة. التغيير هو العنصر الثابت الوحيد كما يقول هيراقليطس. ومع التغيرات المستمرة في النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، يُعيد المجتمع هيكلة نفسه لضمان التقدم والاستمرارية. ويجادل البعض بأنه يمكن استخدام القانون كأداة لتشجيع التغيير الاجتماعي والاقتصادي أو تسريع وتيرته **(روزن، 1978، ص 4)**. ويبرز الدافع للتغيير نحو دولة المواطنة عندما تؤدي عملية التحديث **إلى صحوة مدنية** وتفرض إلغاءً تدريجيًا لتسييس الهويات الطائفية. تتعلق المواطنة المدنية بكيفية عيش الناس وتفاعلهم داخل المجتمعات والمدن والأحياء. إنّ **الوعي المدني** لم ينضج بعد. على حد تعبير القاضي الدكتور نواف سلام (رئيس الوزراء اللبناني الحالي)، فإن "المواطن اللبناني فرد غير مُكتمل، ممزق بين نظامي قيم متعارضين، ولا يزال وضعه المدني غير مكتمل" **(سلام، 2022، ص 51)**. ويُعد دور الشتات اللبناني بالغ الأهمية، نظرًا لمشاركته في هذه العملية في البلدان المضيفة. كما أن دور الشباب مهم أيضًا، فهم أكثر استعدادًا لاحتضان التغيير.

إن اعتماد إصلاحات تعليمية **ونظام تعليم عام حديث** يُسهم بفعالية في تعبئة الشعب حول دولة المواطنة، عندما تتناول كتب التاريخ المدرسية تاريخ لبنان بعد الاستقلال، بما في ذلك سردٌ للحرب الأهلية اللبنانية، مما يُتيح للشباب الطموح استخلاص دروسٍ قيّمة. هذا يُسهم في بناء منظومة قيم مشتركة، ويُرسّخ العقد الاجتماعي الهش. إن **العدالة الانتقالية**، بما في ذلك لجنة الحقيقة والمصالحة، التي تركز على العدالة وجبر الضرر وتخليد الذكرى وضمانات عدم التكرار، أمر ضروري.

ج. الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية: إدماج المواطنين والمساواة

- يُعدّ الدعم المالي وتوفير الحوافز الاقتصادية أمر بالغ الأهمية لتعزيز الإدماج الاجتماعي للفئات المستضعفة. وتشمل هذه الفئات الأقليات، والنساء، وذوي الإعاقة، والمُدانين السابقين، والأبناء عديمي الجنسية لأمهات وآباء، والمتضررين من الحروب والنزوح. ويمكن لحظر الممارسات التمييزية وانتهاكات حقوق الإنسان أن يُعيد المساواة بين **المواطنين والجماعات**.

- إن تعزيز القطاعات الاقتصادية والإنتاجية يزيد من فرص العمل. ويجب أن يعزز **دور الدولة في الاقتصاد** النمو والتنمية الصناعية والاقتصادية. وتُعد الشراكات بين القطاعين العام والخاص أساسية.
- الدولة معنيَّة بأن تردم **الهوة بين المركز والأطراف**. ويجب معالجة التفاوتات الإقليمية من خلال إعطاء الأولوية للتنمية الاقتصادية المتوازنة. أميل إلى تبني مفهوم المواطنة المجتمعي الذي يركز على المصلحة العامة بدلاً من المفهوم الليبرالي الذي يُركز على الحقوق الخاصة والفردية **(عساف وعفيش، 2015، ص 2)**. وتُذكرنا التجربة الشهابية بإمكانية ردم هذه الهوة. ويمكن معالجة الأسباب الاجتماعية والاقتصادية لعدم المساواة والفقر من خلال الشراكة مع الجمعيات الإنسانية.

د. الإصلاحات الإدارية والمؤسسية: المواطنة المدنية

إنّ تفاعل المواطنات والمواطنين مع مؤسسات الدولة (تسديد الضرائب، التصويت، الترشح للمناصب العامة) هو جوهر المواطنة المدنية. لا بديل عن دور الدولة. بناء **نموذج يتمحور حول المؤسسات**، بدلًا من النموذج الحالي الذي يتمحور حول اللاعبين الرئيسيين، سيعزل جهاز الدولة عن تدخل القادة الطائفيين والمتلاعبين (وخاصةً السلطة التنفيذية التي يجب أن تسمح لمؤسسات الدولة بالعمل بفعالية لاستعادة الثقة المفقودة). على دولة **القانون والحقوق** أن:

1. تضع حدّاً للمحسوبية والفساد لتحسين صورتها المشوهة.
2. تفرض الاحترام تجاه السلطات الرسمية التي تم تشكيلها والالتزام بتعليماتها.
3. تطبّق سياسات الحكومة بالتساوي على جميع المواطنين.
4. تعتمد استراتيجيات لتعزيز الهوية الوطنية، والقومية، مع القيم المدنية والولاءات السياسية (على عكس الولاءات الطائفية). القومية المدنية هي شكل من أشكال القومية التي تدور حول التطلعات والقيم السياسية المشتركة، بدلاً من الروابط الثقافية أو العرقية **(هايوود، 2024، ص 150)**.
5. تعزز ركائز التقدم الوطني وأنظمة القيم المشتركة.
6. تحدد المصلحة الوطنية تعزز الوحدة الوطنية.

IV. الخاتمة: إشراك جهات المصلحة الرئيسيين

الأمة ليست مجرد مجموعة من المجتمعات الثقافية، بل للأمم والأفراد حقوق سياسية. يُخفف إدخال هذه الإصلاحات من الضغوط العمودية التي تُعزز الانقسام، ويُنشئ مجتمعًا أفقيًا تسوده سيادة القانون. في وقتٍ يُسود فيه تفاؤل حذر بشأن مستقبل البلاد، يُمكن لجميع الأطراف المعنية الاستفادة من هذا الزخم. إن نهجًا قائمًا على تضافر الجهود يُمكن أن يضع لبنان تدريجيًا على مسار دولة المواطنة.

المراجع

1. Assaf, Noura. (2004). Consociational theory and democratic stability - A re-examination (case study: Lebanon). Unpublished Ph. D. Thesis. UK: University of Warwick. https://wrap.warwick.ac.uk/id/eprint/1203/
2. Assaf, Noura & Sami Ofeish. (2015), "Citizenship, Discrimination, and Lebanon's Centre/Peripheries Divide". Unpublished paper presented at the Conference: Questioning Social Inequality and Difference in the Arab Region. The Arab Council for The Social Sciences (ACSS), Beirut, 13-15 March, 2015.
3. Heywood, Andrew & Matthew Laing. (2024), Politics, 6th ed. UK: Bloomsbury Publishing.
4. Horowitz, D. (1985), Ethnic groups in conflict. Berkeley, Los Angeles: University of California Press.
5. Ingemansson, Emma. (2010), Deconfessionalisation or reconfessionalisation? Religion as a coherent identity-signifier in a changing Lebanon. Sweden: Lund University (Department of Political Science).
6. Rosen, Lawrence (1978). "Law and Social Change in the New Nations". Comparative Studies in Society and History, Vol. 20, No. 1 (Jan., 1978), pp. 3-28. UK: Cambridge University Press. https://www.jstor.org/stable/178319
7. Salam, Nawaf. (2022), Lebanon: Between Past and Future. Beirut: Orient Books.

السيـرة الذاتيـّة للكاتب

نورا عسّاف (دكتوراه، 2004، جامعة ووريك – المملكة المتحدة) هي باحثة أكاديمية متخصصة في حوكمة المجتمعات المنقسمة بعمق، مع تركيز خاص على حل النزاعات والنظريات الديمقراطية.

*وهي عضوة هيئة تدريس متفرغة في قسم العلوم السياسية والشؤون الدولية في جامعة البلمند (**PSIA–UOB**) في لبنان، وتتمتع بخبرة أكاديمية تتجاوز العشر سنوات، حيث تشرف على طلاب الماجستير وتشارك بفعالية في العمل البحثي والتدريسي.*

*تحمل شهادة "الكفاءة في ممارسة مهنة الوساطة" وهي "وسيط محترف معتمد" بعد أن أتـمّت في عام **2018** برنامجًا متخصصًا في مركز الوساطة المهنية بجامعة القديس يوسف (**USJ–CPM**) بيروت، لبنان)، وذلك بالشراكة مع المعهد الكاثوليكي في باريس، ومعهد الوساطة والتفاوض، ورابطة الوسطاء الأوروبيين. وقد مكّنتها خلفيتها الأكاديمية والمهنية في مجالي حل وتحويل النزاعات من أن تكون من أبرز الداعمين لإنشاء مراكز وساطة جامعية في لبنان. وتشمل اهتماماتها البحثية موضوع الوساطة الأكاديمية ضمن البيئة الجامعية.*

*عملت بشكل مكثف مع الطلاب في مشاريع تتعلق بالمشاركة المدنية والخدمة المجتمعية ضمن المنظمات غير الحكومية الوطنية المعنية بالفساد، والمساءلة، والحكومة الإلكترونية، مثل "الشفافية الدولية – لبنان، **LADE**"، و**TIPS**، إضافة إلى القطاعات العامة مثل وزارة الخارجية اللبنانية. كما تولت قيادة فريق التدريب في مسابقة الوساطة بين الجامعات الثالثة، التي نظمها مركز الوساطة المهنية بجامعة القديس يوسف، والوكالة الجامعية للفرنكوفونية (**AUF**)، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). وهي ناشطة بارزة في تعزيز ثقافة السلام من خلال الوساطة وتحويل النزاعات.*

ملتقى التأثير المدني
https://cihlebanon.org
وسط بيروت – شارع اللنبي – مبنى المرفأ 136 الطابق
الرابع – بيروت – لبنان
info@cihlebanon.org
أرضي: 760 986 1 961+
خلوي: 012 624 81 961+
797 002 3 961+

CIHLebanon
CIH_Lebanon
CIHCivicInfluenceHubLebanon

Konrad-Adenauer-Stiftung e. V.
https://www.kas.de/en/web/libanon

The text of this publication is published under a Creative "Commons license: Creative Commons Attribution-share Alike 4.0 international" (CC BY-SA 4.0), https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/legalcode

Disclaimer: The views expressed in this publication are those of the author(s) and do not necessarily reflect the official policy or position of the "Civic Influence Hub" (CIH) and the Konrad-Adenauer-Stiftung or its Lebanon Office.

إخلاء مسؤولية: إن الآراء الواردة في ورقة السياسات تعبّر عن وجهة نظر المؤلّف ولا تعكس بالضرورة السياسة الرسمية أو الموقف الرسمي لـ "ملتقى التأثير المدني "ومؤسسة كونراد آديناور أو لمكتبها في لبنان.